إشكالات القراءة واستراتيجيات التأويل بين السيميائية والتفكيك
دراسة مقارنة

د. سعد عمر عبد العزيز
قسم اللغة العربية/كلية الآداب/ جامعة سرت

المقدمة:

استخدم مصطلح التأويل كثيراً في مناهج النقد المعاصر، بصفته مصطلحاً يختص بقراءة النص الأدبي قراءة تعتمد على آليات بعينها تتباين عن تلك التي ألفناها في منظومة المناهج التاريخية أو بعض المناهج النصوصية. والهرمنيوطيقا (علم التأويل) هو مصطلح يوناني الأصل يشير إلى عملية التفسير، وقد ارتبط في نشأته بتفسير النصوص الدينية (تأويل الكتاب المقدس)، ومنهم من ردّ أصوله إلى المجهودات التي بذلها الأثينيون من أجل تفسير الملاحم الهوميرية التي كانت تتمنع على الفهم المباشر[1]. وقد اتّسع استخدام هذا المصطلح مع الظاهراتية أو فلسفة الظواهر التي ترى أن المعرفة لا تتحقق إلا باتصال الذات بالأشياء، وأن الموضوعات والظواهر لا يمكنها أن تكون موجودة إلا بفعل الوعي. وقد أصبح هذا المصطلح ذو الجذور الفلسفية يتسع ليدخل مجال النقد الأدبي، وينسحب على دراسة النصوص الأدبية.

وقد يظن البعض حين يتناهى إلى سمعه مصطلح التأويل أن التأويل واحد في كل القراءات وأنّ آلياته واستراتيجياته في التحليل واحدة، ومن ثم فإن النتائج التي تترتب على هذه الاستراتيجيات تكاد تكون متقاربة. وهذا الغموض هو ما حدا بنا أن نخوض في هذا المجال لنبيّن أن لكل منهج استراتيجياته التي يتكئ عليها في التحليل، وهي تتباين عن بعضها بدرجة كبيرة، وإن كان يجمعها مصطلح التأويل. فحين نمعن النظر في مرتكزات السيميائية والتفكيكية ونظرية التلقي نجدها تتمحور حول التأويل، وتفسح المجال للقارئ لتأويل النصوص، بل تجعل له الدور المركزي في تحديد المعنى، لكن من زاوية أخرى نجد أن لكل منهج استراتيجياته التي ينطلق منها،

(1) ينظر: **من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة**، عبد الكريم شرفي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط1، 2007، ص 17.

وهذا التباين سينعكس بصورة مباشرة على النتائج التي يتوصل إليها القارئ عند تحليل النصوص. ومن هذه الزاوية ارتأينا تسليط الضوء على استراتيجيات التأويل بين السيميائية والتفكيك، لنقف على الفروق الدقيقة بين المنهجين، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات في كل قراءة، وأوجه التشابه والاختلاف بينهما. وقد استبعدنا في هذا المقام نظرية التلقي لوقوفنا على مرتكزات هذه النظرية في بحث سابق بعنوان: (فاعلية التلقي بين البلاغة ونظرية التلقي) وانسجاماً مع العنوان سنبدأ بالسيميائية لنعرف ماهيتها، ومجالها، ومن ثم مرتكزاتها في القراءة.

السيميائية واستراتيجيات التأويل:

السيميائية هي منهجية لدراسة العلامات، ومعالجة الأنساق الدالة، والبحث في البنى والأنظمة المختلفة بما فيها الاجتماعية والثقافية والتاريخية وما ينبثق عنها بصفتها تشكل أنساقاً للسمات. ومن هذا المنطلق رأى أمبرتو إيكو الذي يعد من أبرز ممثلي السيميائية أنها العلم الذي يدرس الظواهر الثقافية بوصفها أنظمة للعلامات، وبوصفها انعكاساً لعوامل الاتصال داخل المجتمع، فالظواهر الثقافية ليست في الواقع إلا أنظمة، وليست في جوهرها سوى اتصال[1]. ويعزز هذا القول ما ذهب إليه جوناثان كلر بقـوله:" إن السيميائيات تقــوم بالضبط بالتعرف على الأسنن والميكانيزمات المنتجة للدلالة داخل مناطق متعددة من الحياة الاجتماعية"[2].

وإذا عدنا إلى إرهاصات السيميائية نجد أنّ أوّل من تنبأ بمولدها هو عالم اللغة فرديناند دي سوسير الذي يرى أن " اللغة نظام من العلامات التي تعبر عن أفكار، ومن هذه الناحية فهي مماثلة للكتابة، وأبجدية الصم والبكم، والطقوس الرمزية، والأشكال، وصيغ الاحترام، والإشارات العسكرية"[3]. وتصوّر دي سوسير يجعل السيميائية تتسع لتشمل كل العلامات باعتبارها أنظمة للاتصال، فتدرس ماهية العلامات، وحياتها داخل الحياة الاجتماعية و الأنظمة المسيرة لها، باعتبار

(1) ينظر **مدخل إلى السيميوطيقا، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة**، سيزا قاسم، نصر حامد أبوزيد، دار اليأس العصرية، القاهرة، ص 351.

(2) **دفاعاً عن التأويل المضاعف**، جوناثان كللر، ضمن كتاب التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، أمبرتو إيكو، المركز الثقافي العربي، ت: سعيد بنكراد، ط2، 2004، ص 181.

(3) **فصول من دروس في علم اللغة**، فرديناند دي سوسير، ت: عبد الرحمن أيوب، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، ص 149.

أن أساس العلامة دخولها في نظام. وإذا كانت السيميائية تدرس العلامات باعتبارها أنظمة للاتصال معنى ذلك أنها تشمل اللغة التي تعد إحدى أدوات الاتصال، ومن هذا الجانب رأى دي سوسير أن علم اللغة لا يعدو أن يكون قسماً من هذا العلم[1].

ومع تشارلز بيرس بدأت تتضح ملامح هذا العلم، فعرّف العلامة، ودرس العلامات وموضوعاتها، وصنفها إلى أنواع، وأصبح الأساس الذي وضعه لتقسيم العلامات مقولة أساسية في الدراسات السيميائية. ويرى بيرس أن العلامة أو المصوّرة " هي شيء ما، ينوب لشخص ما، عن شيء ما، ومن جهة ما، وبصفة ما. فهي توجه لشخص ما؛ بمعنى أنها تخلق في عقل ذلك الشخص علاقة معادلة، وهذه العلامة التي تخلقها أسميها مفسرة للعلامة الأولى"[2]. ويمضي بيرس في تقسيمه للعلامات من منطلق العلاقة بين الدال والمشار إليه، ويتحدد رابط العلاقة بمرجعها في ثلاث علاقات: منها ما يقوم على أساس التشابه، أو التماثل، وفي هذه الحالة تسمى العلامة إيقونة، ومنها ما يقوم على أساس التجاور، وحينئذ تكون العلامة قرينة، ومنها ما يبنى على أساس علاقة المؤسسة أو المواضعة ويطلق عليها في هذه الصورة رمزاً[3]. وهذه العلامة التي تقوم على الرمز هي أقرب العلامات إلى حقل الأدب. فالكلمات والعناصر اللسانية عموماً تعد رموزاً، والاستخدام الخاص للغة في الأدب الذي يعتمد على الانزياحات يجعل هذا النوع من العلامات من صميم عمل السيميائية. فالأدب بصورة عامة عادة ما يعبر عن الأفكار والتصوّرات بصورة غير مباشرة، وهو ما يصب في باب الرمزية الذي تحفل به السيميائية. واهتمام السيميائية بالعلامات اللغوية، والعلاقات القائمة بين الدال والمدلول يجعلها تعتمد المسلمة الأساسية التي يتكئ عليها علم اللغة، وهي (اعتباطية العلامة) ومن ثم تصبح القاسم المشترك بين الاثنين. كما يرى سوسير أن الألسنية تقدم المثال الذي يحتذى به في دراسة الأنظمة الأخرى، وعلى هذا الأساس يرى سوسير أن الألسنية هي الراعي العام للسيميولوجيا[4]. والمنهج الذي تبنته السيميائية من الألسنية يقوم على

(1) ينظر المرجع السابق نفسه.

(2) ينظر **تصنيف العلامات**، تشارلز بيرس، ت: فريال جبوري، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، ص138.

(3) ينظر المرجع السابق، ص 137- 143.

(4) ينظر فرديناند دي سوسير، **أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات**، جوناثان كللر، ت: د. عزالدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000ف، ص158.

أساس التمييز أو التفريق بين الأشياء، فكما تميز الألسنية بين الأصوات على مستوى المفردات، وتأثير ذلك على الجوانب الدلالية، أو بالأحرى دراسة الأصوات التي تتشكل منها الألفاظ، والتمايز الذي يحدث حين يحصل تبديل أصوات بغيرها، أو تقديم أصوات على غيرها، ودراسة هذه العلاقات والأنظمة على المستوى الدلالي، فكذلك الشأن فإن السيميائية تقوم على دراسة علاقات التشابه أو التماثل أو التجاور بين الدال والمدلول، فكل مجال من هذه المجالات يتضمن بنى وأنظمة يتم على أساسها التمييز بين بنى المجال الواحد.

وأساس عمل العلامة هو تعارضها المطلق مع العلامات الأخرى ودخولها في نظام " فمن طبيعة العلامة أنها لا تأتي مفردة، أي أن العلامة لا تكتسب قيمتها إلا من خلال تعارضها مع علامات أخرى. ويمكن القول إن عملية ترجمة إدراكنا المباشر إلى علامات يتم من خلال تصنيف سابق لهذه العلامات"[1].

وتتركز الدراسة السيميائية بصورة دقيقة حول التعرّف على الوحدات المكوّنة للنظام وعلى وصف خواصها وصفاتها، وعلى اكتشاف الآليات التي تفرّق بين علامة وأخرى. فالسيميائية تبحث بشكل موسع في النظم والأعراف التي يتم بواسطتها توصيل المعاني والأفكار، سواء كانت هذه القواعد والنظم تتعلق بنظام اللغة أو الإشارات أو الإيماءات أو أي نظام آخر يشكل وسيلة للاتصال، فحيثما وجدت علامات، وجدت أنظمة، وهذا ما تشترك فيه ألوان النشاط الدالة المختلفة[2]، وذلك لأن العلامة تكتسب دلالتها بواسطة علاقتها بالعلامات الأخرى داخل النظام الذي يحتويها. فكل بناء من هذه الأبنية يرتبط فيما بينه بنظام علاقات، وهذه العلاقات تشكل الأواصر والروابط بين العلامات لتشيء في النهاية بمدلولاتها[3].

ويشير إميل بنفنست إلى أن كل ما يحيط بالفرد هو عبارة عن أنظمة للعلامات بدءاً من علامات اللغة إلى علامات الكتابة، ثم إلى علامات التحية والتعرّف إلى الآخر، إلى العلامات التي تنظم المرور، والعلامات الخارجية التي تشير إلى الظروف الاجتماعية، والعلامات النقدية التي تشير

(1) ينظر **السيميوطيقا حول بعض المفاهيم والأبعاد**، سيزا قاسم، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، ص31.

(2) ينظر فرديناند دي سوسير، **أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات**، جوناثان كللر، ص 158.

(3) ينظر **علم العلامات (السميوطيقا) مدخل استهلالي**، فريال جبوري غزول، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، ص 13.

إلى القيم والمؤشرات في الحياة الاقتصادية، وعلامات العبادات والشعائر والعقائد، والفن بأشكاله المختلفة، فكل هذه العلامات تنتمي إلى أنظمة، وعملها داخل الأنظمة هو ما يجعل لها دلالة. ويضيف بنفنست إلى أن الحياة بأسرها هي عبارة عن شبكة من أنظمة العلامات إلى درجة أن إلغاء علامة قد يخل بتوازن المجتمع والفرد معاً. والسمة الأساسية التي تتسم بها شتى الأنظمة والتي تمثل المقياس الذي يجعلها تندرج في إطار السيميائية هي قدرتها على الدلالة[1].

واللغة باعتبارها إحدى أنظمة العلامات، وإحدى أدوات التواصل داخل المجتمع قادرة على التعبير عن الأفكار والقضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية، وكل ما يدور في المجتمع سواء بطريقة رمزية كما في الاستخدام الأدبي، أو بطريقة الخطاب النفعي الإخباري الذي يهدف إلى التواصل، وهي بقدرتها على التعبير عن كل قضايا المجتمع، ونقل ذلك إلى إطار اللغة تمكننا من تفسير علامات المجتمع من خلال علامات اللغة، فهي تفسر كل الأنظمة السيميائية غير اللغوية، وتفسر المجتمع أيضاً، وبذلك فإن اللغة من بين الأنظمة السيميائية عموماً قادرة على تفسير نظامها السيميائي، في حين أن الأنظمة السيميائية الأخرى لا تفسر إلا بواسطة اللغة[2].

وما يعنينا بشكل أساسي في هذا المقام هو الاستخدام الأدبي لنظام العلامات اللغوية التي عادة ما تنحرف فيها علامات اللغة عن وضعها المعتاد والطقوس المتداولة في الكتابة. وهذا الاستخدام يفرض على القارئ الذي يضطلع بتفسير الأعمال الأدبية أن يكون على دراية بالاستخدامات المجازية للغة، وعلى البنى والأعراف التي تحكم الأجناس الأدبية المختلفة وهذا في الحد الأدنى؛ لأن الأدب عادة ما يخترق ويخرج عن أي شيء يمثل قاعدة للتفسير، فهو متوسع في استخداماته للعلامات، ودائماً ما ينتهك الشفرات المحددة، ليصيغ شفرات جديدة تفرض على المفسر التعامل معها وفك شفرتها، وهذا ما يجعل تفسير العلامات عملاً مضنياً[3]. وفي الأدب كل شيء قابل لأن ينظر إليه بوصفه علامة قابلة للتفسير، وتختلف العلامات وتتنوّع، فقد تتمثل في استخدام أبنية معينة من الجمل، وقد تتمثل في خاصية أسلوبية أو إيقاعية، أو تكرار، أو عبارات مجازية (الاستعارة، الكناية، المجاز) أو صيغ صرفية، أو استخدام مكثّف للصفات، أو تغيير للتبئير

(1) ينظر **سيميولوجيا اللغة**، إميل بنفنست، ت: سيزا قاسم، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، ص 178.
(2) ينظر المرجع السابق، ص 180- 181.
(3) ينظر فرديناند دي سوسير، **أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات**، جوناثان كللر، ص 174.

في القصة، وكذلك طول النص أو قصره، وتباين المقاطع في داخل النص، وتمايز الوحدات الطباعية، واستخدام العتبات النصية، والعناوين الرئيسية والفرعية، كل ذلك يمكن أن يفسر بوصفه علامة. كما تتعدد المراجع التي تشير إليها العلامة، منها ما يكون مادياً، ومنها ما يكون معنوياً، ومنها ما يكون واقعياً ومنها ما يكون متخيلاً، وقد يكون موجوداً، ويمكن أن يكون قابلاً للوجود، وكل ما يمكن تصوّره بإمكانه أن يكون مرجعاً للعلامة[1].

استراتيجية التأويل:

الاستراتيجية التي تقوم عليها السيميائية في تأويل العلامات هو أن العلاقة بين الدوال والمدلولات أو الكلمات والأشياء تستند إلى سيميائيات صريحة أو ضمنية للتشابه. ومن هنا كان ينبغي تحديد مفهوم المماثلة والمقاييس التي يتم وفقها الربط بين الدوال وما تحيل إليه، وقد أورد أمبرتو إيكو في كتابه التأويل بين السيميائيات والتفكيكية أشكالاً متعددة لهذه الإحالات، منها ما يقوم على المماثلة، ومنها ما يقوم على التجانس، وأخرى على التقابل، وبعضها على العلامة أو التداعي، وغيرها من الإحالات، " إن الشيئين كما هو واضح قد يتشابهان أحياناً من حيث السلوك، وأحيـاناً من حيث الشكل، وأحياناً أخرى من حيث إنهما يوجـدان في زمن واحـد وسياق واحد. فالأساس في هذه المسألة هو شكل القرابة لا المقياس الدال عليها"[2].

والاستراتيجية التي تتبناها السيميائية في العلاقة بين العلامات وما تحيل إليه تفتح الباب على مصراعيه أمام تعدد التأويلات، وذلك لأن " كل شيء يمكن أن تكون له من زاوية ما علاقات تناظر، أو تجاور، أو مماثلة مع أي شيء آخر"[3]. ومن ثم فإن تأويل العلامة لن يحيل إلى شيء محدد وثابت، وذلك لأن عامل التماثل أو التناظر أو التجاور في العلامة سيحيل إلى دلالات متعددة لأشياء تتناظر في سمة من السمات، وربما تختلف في سمات أخرى، وعلى هذا الأساس لا يوجد تأويل يقيني للعلامات، وكل مماثلة ستحيل على مماثلة أخرى ضمن خط تصاعدي لا نهاية له، ومن حق المؤول حينئذ أن يضع في حسابه أن دلالة علامة ما لا تشكل في الواقع سوى علامة

(1) ينظر **التأويل والعلاماتية**، آرت فان زويست، ت: منذر عياشي، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص، مركز الإنماء الحضاري، 2009، ط1، ص 45- 46.

(2) **التأويل بين السيميائيات والتفكيكية**، أمبرتو إيكو، ص 55.

(3) المرجع السابق، ص 57.

تحيل إلى دلالة أخرى[1]. ومن أجل هذه المعطيات التي اعتمدت عليها السيميائية في استراتيجيتها في القراءة سيصبح عامل الشك قرين التأويل، ومن ثم فإن أي عنصر هو قابل للتأويل مهما كان بديهياً، فالعناصر البديهية حسب السيميائية قد لا تكتسب ظاهرياً أيّة أهمية، ولكنها قد تخفي أشياء غير بديهية، أو ترتبط بأشياء تحيل إلى فرضيات جديدة قد توصل المؤول إلى نتائج هامة[2]. وقد استشعر منظرو هذا الاتجاه أنه حسب هذه المعطيات سيتوصل المؤول إلى فائض من التفسيرات الأمر الذي قد يؤدي إلى فوضى في التفسير. وللاقتصاد في ذلك رأى بعض أصحاب هذه النظرية ومن بينهم أمبرتو إيكو أن تأويل العلامات ينبغي أن يتوفر على قرائن تجعل التأويل إن لم يكن قريباً فهو يتصف نوعاً ما بالمعقولية. وفي المقابل رأوا أنه ليست دائماً القرائن تحيل على تأويل قريب أو محدد، فهي ربما تضفي على التأويل شروط المعقولية، لكنها ليست دائماً تهدي خطا المؤول إلى التأويل المنطقي، ومن هنا ينبغي عدم المبالغة في إسناد أهمية كبرى إلى الأمارات، فعادة ما يتولد عنها النظر إلى العناصر المكشوفة للعيان باعتبارها دالة، وتتلافى عناصر أخرى قد تكون ذات أهمية في الوصول إلى نتائج هامة[3].

وما يتعلق بمسألة معيار التأويل يسلم أمبرتو إيكو بغياب أي قاعدة يمكن على أساسها تحديد التأويلات الجيدة، غير أنه في المقابل يشير إلى أن هناك قاعدة واحدة تسمح بتحديد التأويل الرديء، بمعنى أننا لا نستطيع أن نقول أن تأويلاً ما استند على أفضل الفرضيات للوصول إلى نتائج جيدة، فقد يعقبه تأويل آخر يستند إلى فرضيات، ويصل بالتالي إلى نتائج أقرب من الأولى، بيد أننا في المقابل نستطيع أن نقول أن تأويلاً ما غير مناسب، لأنه لم يستند إلى فرضيات جيدة، وأن نتائجه التي توصل إليها بعيدة عن الواقع، أو أنها لا تتسم بالمعقولية والمنطقية[4]. ونستنتج من ذلك أن معيار التأويل حسب القراءة السيميائية مفتوح أو بمعنى أدق مرن إلى حد كبير يقبل الكثير من المقاربات، مقياسه الاستناد إلى فرضيات جيدة تحيل على دلالات قريبة أو تتصف بالمعقولية، وفي ذلك لا يمكن أن نحكم على تأويل ما بأنه التأويل الثابت والنهائي، وفي

(1) ينظر المرجع السابق، ص 55.

(2) ينظر المرجع السابق، ص 57، 58.

(3) ينظر **التأويل بين السيميائيات والتفكيكية**، أمبرتو إيكو، ص 57- 59.

(4) ينظر المرجع السابق، ص 62.

ذلك تتقاطع القراءة السيميائية مع قراءة التفكيك فيما يتعلق بلا نهائية الدلالة وخاصة في هذا المنحى، غير أن التباين بينهما يتمظهر في الاستراتيجية التي يتكئ عليها كل منهما، وسنأتي فيما بعد على استراتيجية التفكيك ومرتكزاتها في عملية التأويل.

إنّ ما يخفف من غلواء التأويل أو الذهاب به بعيداً ما يقام بين العلامات والأشياء على أساس من التناظر أو التماثل، فهذا بالنسبة لمنظري السيميائية قد يشكل معياراً للتأويل، وإن كان هذا المعيار لا يتصف بالدقة. إنّ عامل التناظر الذي يشكل الأساس بين الدوال ومدلولاتها ينبغي عدم تضخيمه أو إعطائه أهمية مبالغاً فيها، بحيث يتم تجاهل عناصر أخرى، وهذا الأمر يصدق على الاستعارة؛ لأنها تبنى على أساس التناظر في إحدى السمات بين شيئين. إنّ التأويل المبني على أساس التناظر في الاستعارة ينبغي أن يتسم بالمعقولية، وعدم إدخال عناصر ثانوية تتصل هي الأخرى بالتشابه بين الشيئين؛ لأن التناظر المبني على ذلك لا يشكل أساساً منطقياً يوصل المؤول إلى نتائج هامة " إنّ أهمية التماثل و التناظر أيّاً كان وضعهما الابستمولوجي تأتي من طابعها الاستثنائي، ولو تعلق الأمر ببعض الصفات"[1].

قد يكون عامل التماثل أو التناظر بين العلامات ومدلولاتها يمثل نتائج مهمة تقرّب مجال التأويل، لكن ماذا عن العلامات التي لا يكون بينها وبين ما تشير إليه أيّة صبغة تحمل ذلك؟ فليست كل العلامات تتماثل ومدلولاتها في كثير من الصفات، وبالتالي يبقى مجال المقاربة السيميائية مفتوحاً لا تحدده سوى بعض الروابط أو العلاقات التي تجعل تفسيراً معيناً أجدى من غيره.

أما فيما يخص الكلمات المفاتيح التي تكشف الغطاء أو تسهم في تفكيك بنية النص الدلالية، فإن أمبرتو إيكو يشير إلى أنه ليس دائماً تكرار العلامات أو الجناسات يفضي إلى دلالات بعينها، ومن خلال قراءاته لبعض القصائد، واستقصائه لبعض العلامات عند ليوبارد وبترارك رأى أنّ الشاعر في بعض الأحيان قد يكون مهووساً باسم ما، ولكن ليس لذلك علاقة مع قصديته الفعلية، وأعزى ذلك إلى أنّ أحد الألفاظ يتكوّن من ستة أحرف وهو لفظة (سيلفيا)، وأنّ اللغة الإيطالية تتكوّن من واحد وعشرين حرفاً، وبالتالي من السهولة بمكان أن يقع تناظر أو جناسات تطريزية مزيفة مع لفظة سيليفيا، لذلك فإن تناظر من هذا النوع ليس دائماً يفضي إلى

(1) المرجع السابق، ص 77.

تأويل قريب[1].

وفيما يتعلق بمقاربة النص سيميائياً يطرح سؤال نفسه، هل هناك نسق نصي يتمثل في وجود انسجام نصي، ونسق دلالي أصلي ينبغي الكشف عنه (قصدية النص) أم يعود إلى أفق القارئ؟ بمعنى هل توجد استراتيجية نصية تقود خطا القارئ للوصول إلى تأويل بعينه؟ أم أنّ ذلك مرهون بأفق القارئ وقدراته وإمكاناته في عملية التأويل؟

يرى إيكو أنّ قصدية النص ليست معطاة بشكل مباشر، وإنما مرهون بتخمينات القارئ، وأن مبادرة القارئ تكمن في قدرته على تقديم تخمين يخص النص. كما يرى أنّ النص هو جهاز يهدف إلى إنتاج قارئ نموذجي، بمعنى أنه موجه إلى قارئ نموذجي، أو يتصوّر قارئاً نموذجياً، ومن ثم فإن تخمينات القارئ ليست بالضرورة هي التخمينات التي يمكن أن نقول عنها، إنها وحدها التخمينات الصحيحة؛ لأنه بإمكان نص ما أنّ يتصوّر قارئاً نموذجياً لديه القدرة على الإتيان بتفسيرات لا نهائية. ودور القارئ المحسوس هو الوصول إلى تفسيرات تخص نوعية القارئ النموذجي الذي يفترضه النص[2]. وهذا يعني أن القارئ المحسوس مهما امتلك أدوات التأويل يظل عاجزاً عن الإلمام بكل التأويلات التي تصوّر بها النص قارئه النموذجي. وفي المقابل فإن مبادرة القارئ أثناء عملية التأويل تكمن في تصوّر كاتب نموذجي لا يشبه الكاتب المحسوس، وإنما يتطابق مع التأويلات التي تفترضها الاستراتيجية النصية[3]. وهذا يعني أيضاً أن القارئ سوف يتحرى أيّ علاقة، ويظل يشك في أنّ هذه العلامات هي مبطنة بدلالات خفية تم شحنها بواسطة الكاتب النموذجي، وعلى هذا الأساس فإن الاستراتيجية النصية التي تفترض قارئاً نموذجياً، والقارئ الذي يتخيّل أو يفترض كاتباً نموذجياً ستفضي إلى مقاربة مبنية على الشك مما يوسع دائرة التأويل. والعامل الغالب في هذا المنحى هو أنّ الاستراتيجية النصية و الانسجام الداخلي للنص هو الذي يحكم عملية التأويل، وليست قصدية المؤلف. فقد يفضي النسق النصي إلى تأويلات قد تكون غائبة حتى عن الكاتب نفسه، أو أنها لم تخطر بباله مطلقاً، ولكن النسق النصي هو الذي أفرزها، بل وفق استراتيجية معقدة من التفاعلات التي تستوعب داخلها القراء بمؤهـلاتهم اللسانية باعتبارها

(1) ينظر **التأويل بين السيميائيات والتفكيكية**، أمبرتو إيكو، ص 91.

(2) ينظر المرجع السابق ، ص 78.

(3) ينظر المرجع السابق نفسه.

موروثاً اجتماعياً"[1].

وفي نفس السياق يمكن أن نطرح سؤالاً آخر، هل اهتمام السيميائية بدلالة العلامات يتوقف عند حدود العلامات السياقية، والاكتفاء بذلك بحيث يتوقف المحلل عند دلالات التراكيب، والاقتصار على العلامة المفردة، أو الجملة والعبارة، وتكون هذه المنهجية أشبه بمنهجية البحث البلاغي؟ أم أنها تتجاوز حدود السياقات الداخلية للنص إلى البعد المرجعي؟

السيميائية تدرس العلامات في النص دراسة شاملة تفضي إلى تفسير النص من كل جوانبه وصولاً إلى الدلالة العامة، إلا أنها أثناء ذلك لا تستبعد البعد المرجعي الثقافي والاجتماعي والتاريخي وخاصة المرتبط بالتأويلات السابقة للنصوص. أضف إلى ذلك الاهتمام بالنسق المعجمي للعلامات في الفترة التي أنتج فيها النص المؤول، ومن ثم فإن فعل القراءة " هو تفاعل مركب بين أهلية القارئ (معرفة الكون الذي يتحرك داخله القارئ)، وبين الأهلية التي يستدعيها النص لكي يقرأ قراءة اقتصادية"[2].

وفيما يتعلق بالتأويلات السابقة للنصوص ينظر المؤول إلى استخدام العلامات في النص قيد التأويل ومقارنة ذلك باستخدامها في النصوص السابقة، وكيف استخدمت هذه العلامات؟ وعلى أيّ نحو؟، وإذا كان النص يعود إلى الماضي فلا تستبعد استجابات القراء المعاصرين له، وبأي صورة تم تأويله؟، وبأي معايير تمت قراءته؟، كما أنها لا تقصي القراءات المتتالية للنص عبر العصور المختلفة، وهذا النهج تشترك فيه السيميائية مع نظرية التلقي، غير أن هذا التوجه لاقى انتقادات متعددة منها أن الأسس والمعايير والقيم التي تتم على أساسها قراءة النص متغيرة من عصر إلى آخر، وإذا كانت القراءات تتباين في ظل العصر الواحد وفي ظل مقاييس موحدة، فماذا عن القراءات المتتالية وفق عصور مختلفة ومعايير متباينة؟، معنى ذلك سيتوفر لدى القارئ المعاصر تأويلات لا حصر لها مختلفة حيناً، ومتعارضة حيناً آخر، الأمر الذي يخلق عند القارئ المعاصر شيئاً من التشويش، أضف إلى ذلك أنه حسب هذا التوجه لن يمثل النص أمام المحلل، وإنما تمثل التأويلات المتعددة حول النص، وغياب النص يجعل العلاقة ليست مباشرة بين النص والقارئ،

(1) ينظر المرجع السابق، ص 85، 86.

(2) **التأويل بين السيميائيات والتفكيكية**، أمبرتو إيكو، ص86.

وإنما مباشرة بين القارئ المعاصر ومجموع تأويلات القراء[1].

أما مايكل ريفاتير فيجمع بين السيميوطيقا والأسلوبية، ويورد في مقدمة مقالة له أن لغة الشعر تتمايز عن الاستخدام العادي المألوف للغة، وأن الشعر يمتاز بمعيار ثابت، هو أنه دائماً ما يعبر عن المفاهيم والأشياء بصورة غير مباشرة، أو أنه يقول شيئاً ويقصد شيئاً آخر. وينطلق ريفاتير من مقولة أن الظاهرة الأدبية ليست إلا علاقة جدلية بين النص والقارئ، وأن معنى النص يتحدد في ضوء ذلك، ثم يحدد ثلاثة أنماط من اللامباشرة السيميانطيقية (الدلالية) التي يبني عليها استراتيجيته في التحليل. ويرى أن اللامباشرة تتم عبر نقل المعنى أو تحريفه أو إبداعه. ويتم النقل عبر وضع العلامة في موضع آخر يغير من دلالتها الأولى كما يحدث في أساليب المجاز، ويتم التحريف في حالات التناقض والالتباس واللامعنى، في حين يتم إبداع المعنى في الحالة التي تتشكل فيها العلامات على نسق من الوحدات اللغوية التي لا تحمل معنى في سياق آخر. وهذه الأنماط الثلاث من اللامباشرة تهدد تجسيد الواقع أو محاكاته[2]. كما يرى ريفاتير أن الملمح الأساسي للقصيدة هو تشكلها من وحدة شكلية، ووحدة دلالية، وهاتان الوحدتان هما ما يشكل مؤشرات اللامباشرة التي بدورها تهدد التصوير الأدبي للواقع، وذلك لاحتوائهما على انحرافات نحوية أو لفظية، " وعلى ذلك فكل علامة في النص تقوم بالتعبير عن التعديل المتواصل لمبدأ المحاكاة، فهي هامة لقيمة النص الشعرية. وبهذا وحده يمكن اكتشاف الوحدة الكامنة وراء الصور المتعددة"[3].

ونستنتج من ذلك حسب تصوّر ريفاتير أن العلامات في القصيدة غالباً ما تنحرف عن المحاكاة، وإذا كانت القصيدة تتضمن مجموعة من الوحدات والعلامات التي يعكس كل منها الانحراف عن الواقع، معنى ذلك أن القارئ سيواجه أثناء عملية القراءة انحرافات أو لا نحويات متكررة، وهذا يتطلب قارئاً يمتاز بالمقدرة الأدبية واللغوية للتعامل مع هذه الانحرافات، كما أن هذا القارئ مضطر إلى الكشف عن مستوى ثان (أعلى) من الدلالة التي تفسر هذه الانحرافات، ومن خلال التحليل يتوصل القارئ إلى الوحدة الكامنة وراء هذه الصور المتعددة التي تتمثل في مولد الدلالة أو الكلمة

(1) ينظر **النقد الأدبي**، صلاح فضل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007، ص84.

(2) **سيميوطيقا الشعر: دلالة القصيدة**، مايكل ريفاتير، ت: فريال غزول، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، ص214.

(3) المرجع السابق، ص215.

المفتاح التي تلخص الدلالة، إلا أن هذا المولد لا وجود له بشكل مباشر، أي لا وجود له بوصفه كلمة أو جملة، وإنما هو يمثل القاسم المشترك بين تلك الانحرافات، فمعظم العلامات في النص نجدها تدور حول شفرة واحدة تغذيها ومن ثم تصبح هي الركيزة التي تدور حولها القصيدة، وبذلك يكون " الحقل الأصيل للسيميوطيقا هو انتقال العلامات من مستوى معين من الحديث إلى مستوى آخر، أي تصعيدها من دلالة مركبة في مستوى أولي من قراءة النص، إلى وحدة نصية تنتمي إلى منظومة أكثر تطوّراً"[1]. فالقارئ يبدأ بتحليل العلامات المركبة، والوحدات المتعاقبة في النص، ومحاولة وجود أواصر بين تلك العلامات أو وجود شفرة تجمع بينها، وعند اكتشاف هذه الشفرة يصبح التركيز ليس على العلامة المفردة، أو الوحدات المركبة، وإنما إلى الشفرة التي تجمع بينها، والتي أطلق عليها ريفاتير اسم (مولد الدلالة)، حيث يتم بواسطة هذا المولد الذي يمثل النواة التي يدور حولها النص الوصول إلى الدلالة العامة.

أما عملية القراءة حسب تصوّر ريفاتير تتم وفق مرحلتين: **الأولى** تكون عبارة عن قراءة استكشافية يتم خلالها تجاوز المحاكاة، والبدء بحل شفرة النص بواسطة تحليل الوحدات التكوينية الجزئية، ومحاولة الوصول إلى معنى أولي. وفي هذه المرحلة تبدو العلامات مرتبطة بالأشياء، ويتطلب التحليل الكفاءة اللغوية التي تمكن القارئ من إدراك التضارب بين الكلمات، واكتشاف العبارات المجازية التي لا تحيل على المراد بشكل حرفي، كما يتطلب الكفاءة الأدبية التي تعين القارئ على معرفة المنظومات الوصفية، والثيمات الأدبية، والأساطير والنصوص الأخرى. ويتم في هذه المرحلة التركيز على العناصر التي تشكل انحرافات متكررة والتي تعيق التفسير القائم على المحاكاة.

الثانية: هي القراءة الاسترجاعية أو التأويلية، وفيها يراجع القارئ ما تمت قراءته في المرحلة السابقة، فيعدّل ما يمكن تعديله، ويقرّب باستمرار ما قرأ، وبواسطة الجمع والمقارنة بين العبارات المختلفة والمتتابعة، يلحظ القارئ الخيط الواصل بين هذه الوحدات، ومن ثم يدرك أنها عبارات متعادلة تنبع من بؤرة واحدة، وتدور حول مولد بنيوي واحد، وعلى هذا الأساس فالنص في حقيقته هو تنويع لبنية واحدة، وهذه العلاقة التي تستند إلى هذه البنية هي التي تشكل الدلالة[2].

---

(1) المرجع السابق، ص217.

(2) ينظر **سيميوطيقا الشعر: دلالة القصيدة**، مايكل ريفاتير، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، ص 217-218.

كما قدّم جريماس نظرية المربع السيميائي، وهي تقنية تحليلية تسعى إلى إظهار التقابلات، ونقاط التقاطع في النصوص والممارسات الاجتماعية[1]، فيرى أنّ كلّ نص حكائي يمكن اختزاله في أربع نقاط، كل نقطة تمثل زاوية من زوايا المربع، حيث تمثل الزاويتان العلويتان تقابلاً، بينما تمثل الزاويتان السفليتان المواقع التي تحملها التقابلات الثنائية في أعلى المربع. وعلى المحلل أن يعدّ قائمة مرحلية بالتقابلات، ونقاط التقاطع التي سيربط بينها، وحتى العلامات التي تبدو غير جوهرية ينبغي أن تكون على القائمة.

إنّ تقنية المربع السيميائي تسعى إلى إسباغ الجانب العلمي على تحليل النصوص الحكائية؛ أي محاولة البحث عن معايير وقواعد يتم بواسطتها تفسير النصوص تفسيراً علمياً. وقد حاولت العديد من النظريات تحديد آليات منهجية يتم من خلالها تحليل النصوص بصورة علمية، وذلك كما في البنيوية التي سعت إلى تحديد القواعد والأطر التي يبنى عليها النص، ومحاولة البحث عن البنى التي تمثل قواسم مشتركة بين النصوص حتى يتم تحديد قاعدة تستوعب كل الجنس الأدبي. وإذا كانت البنيوية نجحت إلى حدّ ما في تحديد بنى النصوص الحكائية وفق منهجية دقيقة، فإنه يتعذّر تحديد قواعد وأطر يتم بواسطتها تحديد الدلالة؛ وذلك لأنّ الاستخدام العملي للغة الأدب لا تحصره قاعدة، أو يحتويه إطار. فهو دائماً ما يكسر الشفرات، وقواعد التفسير، ويخرج عليها. فالإمكانات الذاتية، والتجربة الشعرية عادة ما تحاول كسر المألوف، ونسج علاقات جديدة لم يتم استخدامها من قبل. أضف إلى ذلك كيف يمكن أن تفسر تقنية المربع السيميائي التي تصطبغ بطابع علمي العلامات التي تشيء بمضامين نفسية واجتماعية وأيديولوجية. فقد يكون من المفيد استخدام المربع السيميائي لرصد تحولات السرد، وما يطرأ على الأحداث والشخوص من تغيرات في إطار الحكاية. لكن كيف يتم تأويل هذه العلامات دلالياً؟ وكيف يتم تفسير العلامات التي تحمل صبغة رمزية؟ وكيف يتم اختزال الرموز في إطار المربع السيميائي؟ وإذا عرفنا ماهية الرموز فلما الحاجة إلى تقنية المربع السيميائي لمعرفة الدلالة. كما يمكن أن نضيف أيضاً أن تقنية المربع السيميائي يقتصر تطبيقها على النص الروائي الذي يعتمد عناصر رئيسة ومحددة يجري في إطارها السرد، لكنها تتعذّر على النص الشعري الذي يعتمد تقنية الإيجاز والإشارات والإيماءات

(1) ينظر **أسس السيميائية**، دانيال تشاندلر، ت: د. طلال وهبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص186.

والغموض، ولا يعتمد على تسلسل الأحداث وتطوّرها، وبالتالي يصبح قاصراً في الجانب التطبيقي على الأدب عامة.

أما التأويل من منطلق التفكيك فهو يتباين بصورة مطلقة من حيث المرتكزات واستراتيجيات التحليل عن السيميائية. فالتفكيكية جاءت ردَّ فعل على القصور والعجز الذي وقعت فيه البنيوية فيما يخص مسألة الدلالة. فبدأت بوضع استراتيجية رأت من منظورها تقديم بدائل ناجعة لمشكلة الدلالة، وتمثلت هذه الاستراتيجية في وضع مرتكزات تسير وفقها عملية القراءة . وفي هذا المقام سنعرض ابتداء مرتكزات التفكيك ليسهل علينا فيما بعد المقارنة بين الاستراتيجيتين والمرتكزات التي يعتمد عليها كلُّ اتجاه، وأوجه الالتقاء والتباين بينهما.

ينطلق جاك أدريدا مؤسس هذا الاتجاه من وجهة نظر فلسفية تقوم على تعطيل العلاقة بين الدال والمدلول باعتبارهما أساس العلامة اللغوية. ويوظف في هذا المنحى مقولة دي سوسير(باعتباطية العلامة) ساعياً من وراء ذلك إلى فصل الدوال عن مدلولاتها، ومن ثم فصلها عن كل مركز إحالة خارجي. والأساس الذي ينطلق منه أدريدا حول العلامة أن الدال في طبيعته عبارة عن صورة صوتية تشير إلى مدلول، غير أن هذا المدلول يمثل صورة ذهنية عن الشيء المراد، ولا يمثل الشيء ذاته، وبما أنَّ الدال لا يمثل الشيء في حدِّ ذاته ولا يتطابق معه من حيث الواقع، فإن اللغة بكلّ دوالها لا تجسد الواقع ولا تتطابق معه، وبما أن القارئ لا يمكنه إدراك الأشياء إلا من خلال اللغة، وأن اللغة هي رموز لتلك الأشياء، وليست الأشياء نفسها، فإن القارئ لا يمكنه الوقوف على الوقائع الحقيقية كما هي، وبعد أن تبيّن أن اللغة هي نقلٌ مزيفٌ ومحرّفٌ للواقع، لذلك لا يمكنها نقل الحقيقة الموضوعية، فهي تمثل إشارات وهمية لا جوهر لها، ومن ثم لا يمكن الوثوق إلى ما تشير إليه. ومن هذه الزاوية رأى أدريدا إلغاء كل مركز إحالة خارجي.

ويضيف أدريدا في مجال تفسيره للعلامة أن العلامة اللغوية هي التي تحلّ محلّ الشيء نفسه أو المشار إليه، وهي بهذه الصورة تنوب عن الحاضر في غيابه، فعندما لا نستطيع الإتيان بالشيء أو استحضاره وجعله حاضراً، نشير إليه بواسطة العلامة، وعلى هذا الأساس فإنّ العلامة تمثل حضوراً مؤجلاً، حضوراً يؤجل اللحظة التي نستطيع فيها ملاقاة الشيء نفسه، لحظة رؤيته ولمسه، ومن هذا المنطلق فإن العلامة اللغوية لا يمكن النظر إليها إلا على أساس الحضور الذي تؤجله، بمعنى أن حضور العلامة دائماً مقترن بالغياب (غياب المدلول)، وما دامت العلامة تمثل حضوراً

مؤجلاً للمدلول، معنى ذلك أن الدلالة مؤجلة إلى حين، ومع تعذر حضور المشار إليه يصبح تأجيل الدلالة أمراً لا ينتهي[1].

ومع عجز الدوال عن استحضار مدلولاتها انتفت العلاقة مع البعد المرجعي، وتحوّلت الدلالة المبنية على وحدة العلامة اللغوية في النظريات السابقة، إلى دلالة هي قرينة الشك في استراتيجية التفكيك، وتحوّلت اللغة إلى مجموعة من الدوال التي لا تشير إلا إلى نفسها في غياب المدلولات ومراوغتها، ويصبح المدلول نفسه لا يكتسب دلالة إلا إذا أحيل إلى مدلول آخر، فيتحوّل المدلول الأوّل إلى دالّ، ويحدث الأمر نفسه للمدلولات الأخرى فتتحوّل إلى دوالّ في عملية من اللعب الحر للدوال، "فما دام مدلول كلمة أو شيء ليس سوى كلمة أخرى أو شيء آخر، فإن أيّ شيء ليس سوى إحالة مبهمة على شيء آخر، وبهذا فإنّ مدلول نص ما قضية لا أهمية لها، والمدلول النهائي سرٌّ يستعصي على الإدراك"[2].

كما تتباين نظرة التفكيك إلى الكتابة عمّا عهدناه في المنظور الفلسفي، وبعض النظريات الأخرى التي ترى الكتابة بديلاً اصطناعياً عن الكلام، وعنصراً متطفلاً، إذ هي تمثيل لتمثيل، وهي بما تنطوي عليه من عدم الشفافية والمباشرة تهدد بحجب العيان، وعدم منح الفرصة لتأمل الفكر مباشرة. وهي بهذه الهيئة قد تؤثر في الفكر أو تلوثه؛ وبذلك تسقط الفكرة الفلسفية في إطار الاحتمالات التي تنطوي عليها اللغة ووسائل التعبير[3]. لكن هذه النظرة التي تمنح الكلام أسبقية على الكتابة، أو تجعل الكتابة مستندة على الكلام تنقلب رأساً على عقب في نظر أدريدا والتفكيكيين. فقد اتخذ أدريدا من مثال سوسير الذي يشرح به طبيعة الوحدات اللغوية أساساً للبرهنة على ذلك. إذ اتخذ سوسير الكتابة وسيلة وطريقة ملموسة لتمييز العناصر التخالفية في اللغة والمقارنة بينها. ومن هذا الإجراء استنتج أدريدا أن الكتابة ليست ثانوية ومتطفلة، بل تنوب عن

(1) ينظر **استراتيجية التفكيك**، جاك أدريدا، وبول دي مان، ت: حسام نايل، دار أزمنة، للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 38، 39.

(2) **التأويل بين السيميائيات والتفكيكية**، أمبرتو إيكو، ص 119.

(3) ينظر **استراتيجية التفكيك**، جوناثان كللر، ت: حسام نايل، دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص102.

الكلام وتكمله؛ وذلك لأن الكلام يتضمن الخصائص نفسها التي يمكن أن ننسبها إلى الكتابة[1]. " ومن هنا فإن الكتابة التي ذهب سوسير إلى أنه لا ينبغي لها أن تكون موضوع البحث اللغوي، تنقلب فتصبح أفضل تصوير لطبيعة العناصر اللغوية. وترتب على هذا أن صار الكلام يفهم على أنه شكل من الكتابة، أو مثال للآلية اللغوية الأساسية التي تتجلى في الكتابة. وهكذا قدّم نص سوسير الصورة مقلوبة رأساً على عقب؛ فالتراتبية المعلنة التي تجعل من الكتابة صورة ثانوية من الكلام، أو طرازاً طفيلياً من التصوير مضافاً إلى الكلام – هذه التراتبية تنقلب فيكون تقديم الكلام وشرحه بوصفه شكلاً من الكتابة. ويتيح لنا هذا مفهوماً جديداً للكتابة، يتمثل في كتابة ذات طبيعة تنشعب إلى فرعين: هما الكتابة الصوتية، والكتابة الطباعية"[2]. وهذا القلب في المفاهيم فيما يخص الكلام والكتابة ينسجم تماماً مع ما تسعى إليه استراتيجية التفكيك وهو فصل النص عن كل بعد مرجعي، إذ تعد الكتابة رديفاً للاستقلال الدلالي للنص، وبفعلها يتم فصل الدال عن الحدث أو الواقعة بشكل مطلق وكلي، وينشأ عن ذلك فصل القصد الذهني للمنشئ عن المعنى اللفظي للنص، وفصل قصد المؤلف عن قصد النص[3]. كما ينشأ عن ذلك أيضاً وجود نص مكتوب مادي قابل للقراءة وإعادة التفسير في كل زمن، وهذا الأمر لا يتأتى مع الخطاب الشفوي أو الكلام المباشر.

والمرتكز الآخر الذي أسست عليها التفكيكية لا نهائية الدلالة هو (التناص) فاستراتيجية التفكيك تنظر إلى النص الأدبي على أنه ليس بنية مغلقة، وإنما هو مفتوح على غيره من النصوص، إنه يحمل آثاراً وشذرات وبقايا نصوص أخرى. فالنص هو" ترحال للنصوص، وتداخل نصي، ففي فضاء نص معين تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى"[4]. وهذا يعني أن أي نص يأتي إلى الوجود يتضمن في طياته نصوصاً متعددة، وهذه النصوص تحمل أيضاً في طياتها

(1) ينظر المرجع السابق ص 112- 115.

(2) فرديناند دي سوسير (**أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات**)، جوناثان كلر، ت: د. عزالدين إسماعيل، ص196.

(3) ينظر **نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى**، بول ريكور، ت: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء المغرب، ط2، 2006، ص61.

(4) **علم النص**، جوليا كريستيفيا، ت: فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، المغرب، ط2، 1997، ص21.

الموروث التاريخي والثقافي والاجتماعي. وما دامت العلامة اللغوية في النصوص في نظر أدريدا لا تشير إلا إلى علامات أخرى، وأن الإحالة للكلمات في النصوص، لا تشير إلا إلى كلمات أخرى، معنى ذلك لا يوجد شيء يستحق التفسير[1]. وبما أن العلامات لا تشير إلا لعلامات أخرى، والنصوص إلى نصوص أخرى، والدوال هي آثار لحضور لم يكتمل، يترتب على ذلك أنه لا توجد إلا بنية آثار. أضف إلى ذلك أنّ القارئ يأتي إلى النص بأفق توقعات تشكله على الجانب التاريخي والثقافي والاجتماعي والنفسي والأيديولوجي والأدبي. وهذا يشير إلى أنّ النص يحوز على دلالات لا حصر لها، بل فوضى عارمة من الدلالات، وهو ما يسمى في استراتيجية التفكيك لا نهائية الدلالة، حيث يستحيل التوقف عند دلالة بعينها، وكل قراءة هي مشكك في صحتها، وهي في الوقت نفسه إساءة قراءة سابقة.

إن النص وفق الفكر التفكيكي عبارة عن لعبة آثار – آثار المدلولات، آثار العلامات، آثار النصوص – ومن ثم لا يوجد في النص سوى (الأثر). وبما أن الأثر لا يمثل حضوراً، ما يناسبه سوى المحو وحده، وإلا فلن يكون أثراً، بل نصباً قائماً للعيان. فالحاضر لا يتعدى كونه علامة على العلامة، وأثراً على الأثر[2].

وفيما يخص القارئ فقد أعطت التفكيكية القارئ دوراً بارزاً وحضـوراً متميزاً في تشكيل المعنى. لكنّ القارئ لا يمكنه تحديد المعنى أو تثبيته. فكل قراءة هي تفكيك لقراءة سابقة؛ ومردُّ ذلك إلى المرتكزات التي تم ذكرها التي تجمع على استحالة تحقيق معنى أو الوصول إلى دلالة تتصف بالمعقولية والمنطقية. أضف إلى ذلك التباين الفكري والثقافي لدى القرّاء، وتغيّر أفق القارئ الذي يتغيّر بتغيّر الزمن وقيم الجماعة المفسرة. فكل عصر له ذوقه ومقاييسه، وهذا التغيّر سينعكس بصورة مباشرة على عملية القراءة، ونتائج التأويل.

القارئ الذي يضطلع بتأويل النصوص يتوجب أن تكون له دراية وقراءات واسعة للنصوص الأدبية السابقة، ومعرفة الأجناس الأدبية، واستخدامات اللغة المجازية، بحيث يصبح ذلك جزءاً من أفقه الخاص. إضافة إلى تكوينه الفكري والثقافي وتجاربه، فكل ذلك سـوف يعينه على قراءة النص،

(1) ينظر **نظرية اللغة الأدبية**، خوسيه ماريا بوثويلو، ت: حامد أبو أحمد، مكتبة غريب، 1988، ط1، ص 155.

(2) ينظر **استراتيجية التفكيك**، جاك أدريدا، بول دي مان، ص58.

وإعادة تفكيكه، ومعرفة البنية التناصية التي تسربت من النصوص الأخرى إلى النص الحاضر.

القراءة التفكيكية تنفي ثنائية القراءة الصحيحة وغير الصحيحة وتعدّها مقولة زائفة؛ لأن ترجيح قراءة يعني تثبيت قراءة، وإضفاء نوع من الحقيقة والمصداقية عليها، ووجود عناصر ساهمت في ترجيح تلك القراءة دون غيرها، وهذا يتنافى تماماً مع استراتيجية التفكيك. فاستراتيجية التفكيك أوجدت قطيعة كاملة مع كل العناصر التي توجه الدلالة أو تحدد المعنى؛ لذلك فإن أيّ قراءة هي مبنية على الشك. وكذلك الأمر فإنّ عدم صحة قراءة لا يمكن النظر إليه إلا بوصفه غياباً للصحة؛ وذلك لأنه لا يوجد معيار أو مقياس أو أي أمر جوهري تقاس إليه صحة القراءة. لا يوجد شيء متعال أو نمط تقاس إليه القراءة. لا يوجد شيء صحيح، ولا يوجد شيء خاطئ. والأمر المتاح هو أنّ كلّ قراءة ممكنة إلى حين تعقبها قراءة أخرى تنسف ما جاءت به، أو بالأحرى أنّ كلّ تفسير هو في جوهره تصحيح لتفسيرات سابقة[1].

إنّ نفي الحقيقة والجوهر والذات والكينونة والمسلم به يجعل كلّ دلالة في النص هي مشكوك في صحتها أو في محل شك. فكلُّ شيء يقاس إلى الحقيقة لمعرفة مدى صدقيته من عدمه، ومدى جوهره، والأساس المنطقي الذي يتكئ عليه، فإذا ما غُيِّبت هذه المقاييس يصبح كلُّ شيء مسموح به، وفي الوقت ذاته لا يملك مصداقية للاستمرارية، وتصبح القراءة هي غاية في ذاتها، وليست وسيلة للوصول إلى هدف معيّن؛ لأنّ الهدف في ذاته لا وجود له، ويصبح التأويل يدور في حلقة مفرغة لا يصل فيها إلى نهاية.

إن طبيعة المرء هي البحث عن الحقيقة، وجوهر الأشياء، فكلُّ سبيل يتخذه يبتغي من ورائه الوصول إلى الحقيقة. الحقيقة هي مقياس كلِّ أمر، وكلُّ تباين واختلاف يقاس في نهاية المطاف بمعايير منطقية تعتمد في جوهرها على الحقيقية. ومع غياب الحقيقة تفقد الأشياء قيمتها، وتصبح عملية القراءة تسبح في حلقة مفرغة، وهذا ما سعت إليه استراتيجية التفكيك. " إنّ غاية أدريدا هي تأسيس ممارسة (فلسفية أكثر منها نقدية) تتحدّى تلك النصوص التي تبدو وكأنها مرتبطة بمدلول محدد ونهائي وصريح. إنه لا يريد تحدي معنى النص فحسب، بل يطمح إلى تحدي ميتافيزيقا الحضور الوثيقة الصلة بمفهوم التأويل القديم القائم على وجود مدلول نهائي"[2].

(1) ينظر **نظرية اللغة الأدبية**، خوسيه ماريا بوثويلو، ص 155.

(2) **التأويل بين السيميائيات والتفكيكية**، أمبرتو إيكو، ص124.

إنّ ما جاءت به التفكيكية لا يمكن نفيه بالمطلق، فمرتكزات التفكيك فيما يخص علاقة الدال بالمدلول، أو نفي أي مركز إحالة خارجي، أو التناص أو الكتابة، تحمل في بعضها جانباً من الموضوعية، ولكن استراتيجية التفكيك أوغلت في ذلك إلى الدرجة التي فقدت فيها الأشياء قيمتها، وتحوّل النص إلى شيء مبهم لا جوهر له، ولا دلالة له، وذلك في ظلّ تكوينه الذي يعتمد في الأساس على آثار العلامات وآثار النصوص وآثار البعد المرجعي. والحقيقة في ذاتها لا تبنى على الآثار والظلال، وإنما تبنى على أدلة منطقية. ومع غياب الأدلة يصبح تحديد معنى أو تثبيته أمراً صعب المنال، ومن ثم تصبح الدلالة في حالة تأجيل مستمر إلى ما لا نهاية.

وعود على بدء وبعد أن عرضنا أبرز الملامح التي تتصف بها القراءتان، نحاول الآن أن نتلمس أوجه التباين أو التقارب ، وموقف كل قراءة من القضايا الأساسية التي تخص النص وعملية التأويل. وقبل أن نلج في هذه المقارنة علينا في البداية أن نبيّن أنّ الخلفيات الفكرية التي تستند إليها كل قراءة متباينة. فالسيميائية تستند إلى النظرية اللغوية، وترى في الألسنية مثالاً يحتذى به في دراسة العلامات والأنظمة ذات الطابع التواصلي. في حين اتكأت استراتيجية التفكيك على خلفية فلسفية. وحين نتتبع مرتكزات التفكيك نجد أنّ كلّ واحدة منها تعتمد في جوهرها على الشك، ونفي الثوابت التي تقاس إليها الأشياء، ومن ثم فهي تعود بنا إلى منجزات الفلاسفة هيدجر وجادامر ونيتشة وغيرهم.

اللغة في المنظور السيميائي تتسم بالشفافية، وتعد من أنظمة الاتصال الأمينة في التعبير عن القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي نقل المعاني والأفكار إلى إطار اللغة بحيث يتم تفسير علامات المجتمع من خلال اللغة. أما استراتيجية التفكيك فتنظر إلى اللغة على أنها وسيلة زائفة وخادعة وعاجزة عن نقل البعد المرجعي إلى حيز اللغة، وكل ما تنقله هو مزيف ومحرّف للواقع، ومن ثم لا يمكنها نقل الحقائق الموضوعية. فهي تشير إلى آثار وظلال لأشياء، وعدم قدرتها على نقل الأشياء كما هي يجعلها غير أمينة في نقل المعاني والأفكار أو التعبير عن قضايا المجتمع. أضف إلى ذلك أن اللغة بما تمتاز به من انزياحات وخاصة اللغة الأدبية التي تتضمن التعبيرات المجازية تشوّه الفكر أو تلوثه، وهي بالتالي ليست جديرة بنقل الحقائق.

تعتمد السيميائية المسلمة الأساسية التي يتكئ عليها علم اللغة وهي اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، غير أنّ هذه العلاقة استمرت في المنظور السيميائي على جانب من الارتباط، وإن

كان لا يجمعها رابط جوهري. في حين أن استراتيجية التفكيك اعتمدت على هذا الجانب لنسف العلاقة بصورة مطلقة بين الدال والمدلول، ومع تعطيل هذه العلاقة أصبح الدال لا يشير إلا إلى نفسه في عملية من اللعب الحر للدوال. وهذا ما سعت إليه التفكيكية منذ البداية.

السيميائية تقوم على دراسة علاقات التشابه أو التماثل أو التجاور بين الدال ومدلوله، وهي في ذلك تحتكم إلى السياق المرجعي، وتبحث عن القرائن المنطقية لتحقيق الدلالة. أما التفكيكية فهي لا تؤمن بالمرجع مهما كان نوعه، وفي غياب المرجعيات، وخاصة مرجعيات الدوال، يصبح لا وجود لأي معنى أو بالأحرى يتعذر تحقيق معنى. إنّ السيميائية باعتمادها في التأويل على علاقات التشابه والتناظر بين الدوال ومدلولاتها تفتح الباب أمام تعدد التفسيرات. فقد يكون الشيء الذي تحيل إليه العلامة له علاقة تناظر أو تجاور من زاوية من الزوايا مع شيء آخر، وهذا يجعل العلامة لا تحيل إلى شيء محدد ويقيني، وإنما تحيل إلى أشياء متناظرة، وبذلك يوسع مجال العلامة فيصبح مفتوحاً على مصراعيه، وتصبح كل عملية مقاربة هي قرينة الشك. وهي تقترب في هذا المجال قليلاً مع استراتيجية التفكيك، غير أنّ التفكيك بنى مرتكزاته منذ البداية على نظرية الشك، وعليه فلا يمكن الوصول إلى أي معنى أو تحقيق أي دلالة. أما السيميائية فهي تتعامل بحذر وشك مع العلامات وما تحيل إليه، وتتحرّى القرائن والعلاقات المنطقية بين الدوال ومدلولاتها، وتبني أحكامها في التأويل على أساس تلك القرائن، ودرجة القرابة بين الأشياء. إنّ هدف السيميائية هي اكتشاف المعنى والوصول إلى الدلالة المرجحة للنص، في حين أن التفكيكية ركزت على فك خيـوط النص بتداخــلاته وتركيبته وأصدائه، وبيان كيفية تشكله، ومن ثم أصبح البحث عن المعنى أمراً ثانوياً.

في المنظــور السيميائي لا يستبعد البعد المرجعي الثقافي والاجتماعي والتاريخي، وخاصة المرتبط بالتأويلات السابقة للنصوص، وكذلك النسق المعجمي للعلامات، أي دلالة العلامات في عصر إنتاج النص قيد التحليل. وبما أنّ السيميائية تتعدى حقل الأدب إلى الأنظمة الأخرى ذات البعد التواصلي بما فيها الفنون بأشكالها المختلفة، فإنها تحمل مشروعاً لدراسة كل الأنظمة الدلالية. إنها تدرس كل الأنظمة التواصلية ، ولذلك فهي لا تفصل العلامة عن مرجعها.

التفكيكية أوجدت قطيعة كاملة مع البعد المرجعي بمسمياته المختلفة، لكنها تركت نافذة تحال فيها العلامات على العلامات، والنصوص على النصوص السابقة، وبهذا تكون احتفظت

بالجانب التاريخي لاستخدام النصوص، والجانب التاريخي والثقافي والفكري الذي يمثل أفق توقعات القارئ، وبالتالي كيف يمكن عزل النص عن بعده المرجعي، وعدم القدرة على فصله عن النصوص السابقة التي تمثل جزءاً من الجانب التاريخي؟. أضف إلى ذلك كيف يمكن السماح باستخدام البعد المرجعي للقارئ، وعدم السماح باستخدام البعد المرجعي للنص؟. وإذا كان البعد المرجعي للقارئ – الذي يمثل أفق توقعاته – لا يمكن فصله في عملية القراءة، كذلك الحال فإنّ البعد المرجعي لا ينفصل عن بناء النص وتكوينه ودلالته.

وفيما يخص التناص فإنّ السيميائية لا تنفي وجود علامات في النص تتجاوب أو تشير إلى علامات وردت في نصوص سابقة، وتوصي بتتبع تلك العلامات ودلالاتها، وكيفية استخدامها في النصوص الأخرى، في حين أنّ التفكيكية جعلت التناص أحد مرتكزاتها، وأوغلت في ذلك إلى الحد الذي رأت فيه أنّ النص ليس سوى آثار وأصداء علامات ونصوص سابقة، ومن ثم فإنّ هذه العلامات والنصوص محملة بدلالاتها، وعليه فإنّ النص يحمل دلالات متعددة استقاها من نصوص مختلفة، مما يجعله يتضمن دلالات لا حصر لها، قد تكون متناقضة ومتعارضة في بعض الأحيان.

النص وفق المنظور السيميائي بنية موحدة منسجمة ومتسقة، واستراتيجية النص هي التي تحكم عملية القراءة ونتائج التأويل، بمعنى أنّ الانسجام الداخلي للنص هو الذي يقود خطا القارئ اتجاه الدلالة المرجحة. لكنّ منظور التفكيك يتباين عن ذلك فيرى في النص بنية مضطربة ومتصدعة مليئة بالشروخ والفجوات والتناقضات، وعامل التناقض في البنية هو الأساس في تفكيكها.

لا يمكن في المنظور السيميائي تحديد معيار أو قاعدة يتم على أساسها تحديد التأويلات الجيدة أو معرفة أي التأويلات هي المرجحة، وهي في ذلك تقترب من مقولة التفكيك التي ترى أنّ ثنائية القراءة الصحيحة وغير الصحيحة هي فكرة زائفة، غير أنّ التفكيك اعتمد في ذلك على عدم وجود أي مرجعية أو معيار تقاس إليه صحة القراءة من عدمها. أما السيميائية فلا تنفي وجود الثوابت التي تقاس إليها الأشياء، وإنما ترى أنّ كلّ فرضية أو قرينة تتخذ أساساً للتأويل، يمكن أن تستحدث فرضيات أخرى بعدها تأتي بنتائج أجدى من الفرضيات الأولى، وبالتالي لا يوجد معيار يقيني تقاس إليه صحة القراءات. إنّ أهمية النص في استراتيجية التفكيك تكمن في

مدى عرضه لاستنتاجات متعددة، غير أن النص في المنظور السيميائي ليس عرضة لتأويلات متطرفة، وليس مسموحاً للقارئ ترجيح أيّ دلالة، والنص بوسعه أن يحوز معاني متعددة، ولكن ليس بوسعه أن يتضمن كل المعاني.

أما ما يخص القصدية فإن قصدية المؤلف في المنظور السيميائي لا وجود لها بالمطلق، وقصدية النص ليست معطاة بشكل مباشر، وإنما مرهونة بمبادرة القارئ في تحقيق معنى يخص النص. كما أنّ هذه المبادرة التي قام بها القارئ ليست بالضرورة هي المقاربة الصحيحة، لأنّ استراتيجية النص تتصوّر قارئاً نموذجياً لديه قدرة فائقة على الوصول إلى تفسيرات لا نهائية، ولذلك مهما حاول القارئ المحسوس أن يأتي ببعض التفسيرات، فإنه يظل عاجزاً عن ذلك. ما يمكنه القيام به هو الإتيان ببعض التفسيرات التي تخص القارئ النموذجي، وعليه فإنّ أيّ قراءة يقوم بها القارئ هي محكومة باستراتيجية النص، وفي الوقت نفسه هي مبتورة أو تتضمن قصوراً، مما يجعل كلّ قراءة هي مبنية على الشك، وهذا الأمر يزيد أيضاً من فتح مدار التأويل على تفسيرات لا حصر لها. وفي استراتيجية التفكيك لا مكان لأي قصدية، لا المؤلف، ولا النص، ولا القارئ. فمع غياب الثوابت والمرجعيات التي يتم الاحتكام إليها، أو الإحالة عليها تنتفي القصدية. ما هو متاح هو منح القارئ فرصة للقراءة، لغرض القراءة فحسب، وليس بهدف تحقيق الدلالة، لأن المعنى لا وجود له في إطار اللعب الحر للدوال، وفي إطار لعبة الآثار.

وفيما يتعلق بالنص الكتابي والنص الشفاهي فإنّ السيميائية ترى أنّ كل العلامات قابلة للتفسير، ولا تقتصر على النص المكتوب، في حين أنّ استراتيجية التفكيك تجعل جلّ اهتمامها النص المكتوب، فهي تعلي من شأن الكتابة، وتجعلها أحد مرتكزاتها، ثم أنّ الوقوف على البنية التناصية لا يتأتى إلا بواسطة نص الكتابة. أضف إلى ذلك أنّ النص المكتوب يحقق غايات التفكيك في فصل النص عن الواقعة أو الحدث، ويمنحه استقلاليته. النص المكتوب يتيح المجال أمام قراءات متعددة وتفسيرات متباينة عبر الأزمنة المختلفة. وهذه الميزة التي يتسم بها النص الكتابي لا تستبعدها السيميائية أو تنفيها، وإنما تهتم بتأويل العلامات في النصوص عامة سواء الشفاهية أو الكتابية.

وبعد أن عرضنا أبرز القضايا الأساسية لتأويل النص وفق منهجية القراءتين، نرى أنّ منهجية التفكيك تغولت في تعاطيها مع الجوانب الرئيسة لتفسير النصوص حين كسرت العلاقة بين الدوال

ومدلولاتها، وحين عزلت النص عن كل مرجع خارجي، وبالغت في البنية التناصية إلى الحد الذي رأت فيه أنّ النص لا يوجد به شيء يستحق التفسير، ما هو موجود لا يتعدى آثاراً وظلالاً لنصوص وعلامات سابقة، وبالتالي فشلت في تحقيق مشروعها وهو وضع آلية ناجعة لمسألة الدلالة. فقد جاءت التفكيكية ردّ فعل على عجز البنيوية في تحقيق المعنى، فإذا بها تقع في نفس القصور الذي وقعت به البنيوية.

أما السيميائية فهي تتبنى مشروعاً لدراسة كل الأنظمة ذات الطابع التواصلي، وعلى هذا الأساس فهي تهتم بدراسة كل العلامات داخل الأنظمة، وكيفية أدائها لوظائفها. كما أنّ موضوعيتها في معالجة القضايا الأساسية التي تتعلق بالجانب التأويلي للنصوص يجعلها أكثر جدوى من غيرها في الوصول إلى نتائج تتسم بالمعقولية والمنطقية. فالغاية من التأويل في المنظور السيميائي ليس الوصول إلى أيّ صورة من صور التأويل، وليست الغاية هي الاعتدال أو التطرّف، وإنما المبتغى هو العمق في التحليل، وتحرّي العلاقات والروابط بين العلامات ومدلولاتها، وهذا التحرّي العميق للعلامات سيفضي إلى الكشف عن علاقات وروابط لم يتم التوصل إليها من قبل.

ما يمكن إضافته في هذا المقام هو مدى إمكانية توظيف ما توصلت إليه البنيوية وخاصة ما يتعلق بالبنية، حيث وصلت البنيوية إلى نتائج جيدة فيما يتعلق بتفكيك الأنظمة والنصوص إلى بنياتها الأساسية. وما دامت السيميائية قدّمت حلولاً فيما يخص تأويل العلامات ودراسة الأنظمة الدلالية، فلا ضير أنّ توظف ما توصلت إليه البنيوية فيما يتعلق بالبنية، حيث يتم تفكيك العمل إلى بنياته الأساسية، ومحاولة تأويل كلّ علامة، واستنطاق كل بنية حتى تكون عملية التأويل تجري وفق منهجية دقيقة ومنظمة.

الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (ص)، وبعد البحث في استراتيجيات التأويل، ومرتكزات كلّ قراءة، وتناول تفاصيل كلّ منهما تجاه القضايا الأساسية التي تخص النص الأدبي، توصل البحث إلى:

– أنّ مرتكزات كلّ من القراءتين تتباين عن الأخرى مما ترتب عنه اختلاف في آليات التحليل، وبالتالي تباين في نتائج التأويل.

– تباين الخلفية الفكرية التي تنطلق منها كلّ قراءة مما جعل الهوّة واسعة بينهما.

– أنّ السيميائية منهجية لدراسة العلامات، ومعالجة الأنساق الدالة، والبحث في البنى والأنظمة مما يجعلها تحمل مشروعاً لدراسة كلّ الأنظمة ذات البعد التواصلي.

– السيميائية تدرس كلّ أنواع العلامات، وترى في الاستخدام الخاص للغة الأدب صميم عملها، وبالتالي كلّ ما يرد في لغة الأدب قابل لأن ينظر إليه بوصفه علامة.

– أنّ استراتيجية التأويل في السيميائية التي تقوم على أساس أنّ العلاقة بين الدال والمدلول تستند إلى سيميائيات صريحة أو ضمنية للتشابه، وكذلك الأمر النظر إلى استراتيجية النص على أنها تتصوّر قارئاً نموذجياً، والقارئ الذي يتصوّر كاتباً نموذجياً، يفتح الباب على مصراعيه أمام تعدد التفسيرات.

–السيميائية تسلم بعدم وجود قاعدة أو معيار تقاس إليه صحة القراءة.

– استراتيجية التفكيك اتكأت على نظرية الشك حين أوجدت قطيعة كاملة مع كلّ مركز إحالة خارجي، ورأت أنّ ما يرد في النصوص ما هو إلا آثار وظلال. لا يوجد شيء يستحق التفسير، ومن ثم لا وجود لمعنى.

– أغرقت التفكيكية في البحث عن البنية التناصية، وركزت في فكّ شبكة النص بتداخلاته وتركيبته وأصدائه، حتى أصبح البحث عن المعنى أمراً ثانوياً.

– التفكيكية تنفي صحة التأويلات، وترى في ذلك محاولة لتثبيت دلالة، وهذا يتنافى تماماً مع ما تسعى إليه، فهي تنفي كلّ معيار ومرجع يرجح صحة قراءة ما.

– التفكيكية تعد ممارسة فلسفية أكثر منها نقدية، حين عطّلت العلاقة بين الدال والمدلول، وشككت في وجود معنى، وهي بذلك تطمح إلى نفي ميتافيزيقا الحضور الذي حفل به التأويل القديم.

المصادر والمراجع:

أولاً/ المراجع العربية:

1. السيميوطيقا حول بعض المفاهيم والأبعاد، سيزا قاسم، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، دار اليأس العصرية، القاهرة.

2. علم العلامات (السميوطيقا) مدخل استهلالي ، فريال جبوري غزول، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، ، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، إشراف: سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، دار اليأس العصرية، القاهرة.

3. من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، د. عبد الكريم شرفي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط1، 2007.

4. النقد الأدبي، د. صلاح فضل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007.

ثانياً/ المراجع المترجمة:

1. استراتيجية التفكيك، جاك أدريدا، وبول دي مان، ت: حسام نايل، دار أزمنة، للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

2. استراتيجية التفكيك، جوناثان كللر، ت: حسام نايل، دار أزمنة للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2009.

3. أسس السيميائية، دانيال تشاندلر، ت: د. طلال وهبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.

4. التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، أمبرتو إيكو، المركز الثقافي العربي، ت: سعيد بنكراد، ط2، 2004.

5. التأويل والعلاماتية، أآرت فان زويست، ت: منذر عياشي، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص، مركز الإنماء الحضاري، 2009، ط1.

6. تصنيف العلامات، تشارلز بيرس، ت: فريال جبوري، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، إشراف: سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، دار اليأس العصرية، القاهرة.

7. دفاعاً عن التأويل المضاعف، جوناثان كللر، ضمن كتاب التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، أمبرتو إيكو، المركز الثقافي العربي، ت: سعيد بنكراد، ط2، 2004.

8. سيميوطيقا الشعر: دلالة القصيدة، مايكل ريفاتير، ت: فريال غزول، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، إشراف: سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، دار اليأس العصرية، القاهرة.

9. سيميولوجيا اللغة، إميل بنفنست، ت: سيزا قاسم، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، إشراف: سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، دار اليأس العصرية، القاهرة.

10. علم النص، جوليا كريستيفيا، ت: فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، المغرب، ط2، 1997.

11. فرديناند دي سوسير، أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات، جوناثان كللر، ت: عزالدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000ف.

12. فصول من دروس في علم اللغة، فرديناند دي سوسير، ت: عبد الرحمن أيوب، ضمن كتاب مدخل إلى السيميوطيقا، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة.

13. نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى، بول ريكور، ت: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء المغرب، ط2، 2006.

14. نظرية اللغة الأدبية، خوسيه ماريا بوثويلو، ت: حامد أبو أحمد، مكتبة غريب، 1988، ط1.